

جدل التعيينات يعود إلى أروقة الخارجية التونسية

تونس - عاد جدل التعيينات إلى أروقة وزارة الخارجية التونسية في أعقاب تنفيذ نقابة السلك الدبلوماسي بتعيينات لا تستجيب للشروط والمعايير المتفق عليها، وفي خطوة من شأنها أن تشوِّش على النجاحات التي حققتها الوزارة مؤخرا في ملف كورونا، حيث تمكنت الدبلوماسية التونسية من حشد المجتمع الدولي لتقديم مساعدات صحية عاجلة. وذكرت نقابة السلك الدبلوماسي السبت في بيان أن تجاوزات خطيرة وقعت في وزارة الخارجية، وأنه على الرئيس قيس سعيد التدخل لإيقافها. وابتدت النقابة رفضها للتعيينات التي قالت إنه تم إقرارها في الهياكل والمراكز التابعة لوزارة الخارجية دون أن تستجيب لجملة المعايير المتفق بشأنها، في خطوة تفتح الباب للتصعيد من جديد في هذا الملف.

وحذرت النقابة منه أنه "سيكون لهذه القرارات تداعيات سلبية على مناخ العمل في الوزارة ولدى الرأي العام في هذا الظرف الدقيق".

ودعت الرئيس سعيد إلى التدخل العاجل لوضع حد لما اعتبرته تجاوزات خطيرة مسلحة في الوزارة، لافتة إلى أن هذه التجاوزات موثقة من قبل مكتبها التنفيذي، وستسعى لتحديد موعد لمقابلة مع الرئاسة لكشف جميع الحقائق.

واستنكرت ما اعتبرته تماريا من سلطة الإشراف في وزارة الخارجية في سياسة الإقصاء والتهميش المتعمد للطرف النقابي وعدم تشريكه والتفاوض معه بخصوص القرارات التي تهم موظفي السلك الدبلوماسي.

ويأتي احتجاج نقابة السلك الدبلوماسي في الوقت الذي تبذل فيه الوزارة جهودا لتحفيز المجتمع الدولي على تقديم مساعدات عاجلة في خضم أسوأ أزمة صحية تصعب بالبلاد.

وتصدي المتابعين لا يبدو توقيت هذا التصريح مناسباً، كما لا يتلاءم مع الظرف الصحي والسياسي والاقتصادي المزدي، ومن شأن هذا التصعيد الجديد أن يجرح الرئيس سعيد المطالب بتطبيق فوري لخلافات الوزارة وتوحيد صفوفها. وسبق أن حاول سعيد طمأنة نقابة السلك الدبلوماسي بتأكيد على أن معايير الكفاءة والمهنية والموضوعية هي الفيصل في التعيينات بالخارج وفي التسميات والترقيات في الإدارة المركزية، مشيراً إلى "ضرورة السهر على حياد هذا المرفق والنأي به عن كل التجاذبات ومحاولات التدخل والتأثير".

ويريد سعيد استرضاء النقابة جنباً لحالة ارتباك في الدبلوماسية، ما من شأنه أن يؤثر على مهامها وعلى صورة البلاد في الخارج.

وكانت المناصب الدبلوماسية قد أشارت جدلاً بالبلاد بعد رفض نقابة السلك الدبلوماسي تعيينات من خارج وزارة الخارجية، في خطوة من شأنها أن تحرم الوزارة من كفاءات من مجالات أخرى وتحذ من فرص تنوع التشغيل الدبلوماسي.

المماطلة في ملف المرتزقة تثير استياء الحكومة الليبية

الدبيبة: لا علم لي بالاتفاق بين روسيا وتركيا على سحب المقاتلين الأجانب



طريق ليبيا نحو الاستقرار ما يزال طويلا

من ديسمبر القادم، بينما تسود شكوك حول قدرة حكومة الوحدة على إتمام الاستحقاق الانتخابي في موعده.

وعقدت جلسة مجلس الأمن الشهرية حول ليبيا فيما يعرقل الوجود العسكري التركي وعدم سحب أنقرة لآلاف من مرتزقتها من الساحة الليبية جهود إنجاح المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات في موعدها.

ووفق البيان الذي أعادت تركيا في الزاوية بينما تقول الأخيرة إن وجودها العسكري "شعري"، متذرة باتفاقية أمنية وقعتها مع حكومة الوفاق الليبية السابقة وهي حكومة لم تكن تحظى بشعبية كاملة في ظل الانقسامات بين شرق وغرب ليبيا ومؤسسات اقتصادية وعسكرية برأسين.

وشدد المجلس في بيان تلاه رئيسه وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان "على ضرورة إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني الذي وضعه ملتقى الحوار السياسي الليبي"، داعياً السلطات الليبية إلى اتخاذ إجراءات فورية لتوضيح الأساس الدستوري للانتخابات المقررة في ديسمبر القادم، كما أعرب المجلس في بيانه عن قلقه البالغ إزاء تأثير الوضع في ليبيا وخاصة المنطقة الجنوبية على البلدان المجاورة لاسيما منطقة الساحل.

وتابعت أن "المنذوبة الأميركية ناقشت مع الدبيبة العملية السياسية وضرورة الحفاظ على الزخم السياسي للمضي قدماً في إجراء الانتخابات"، موضحة أن "واشنطن والحكومة الليبية تتشارك المخاوف ذاتها من تأثير استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة، وأنهما أكدتا على ضرورة انسحابها فوراً".

وخلال الأيام الأخيرة فشل ملتقى الحوار السياسي الليبي في التوصل إلى اتفاق بشأن القاعدة الدستورية التي ستجرى على أساسها الانتخابات النيابية والرئاسية المقررة في 24 ديسمبر المقبل.

ويأتي اجتماع الدبيبة وغرينفيلد بعد يوم من جلسة لمجلس الأمن الدولي دعت خلالها جميع الدول الأعضاء إلى ضرورة الالتزام بحظر السلاح المفروض على ليبيا وكذلك المساعدة على إخراج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة، بينما تكاد السلطة الانتقالية لتأمين مرحلة انتقالية محفوفة بالتحديات، فيما شدد المجلس كذلك على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في الرابع والعشرين

هو شخص عسكري صعب، لكن نتواصل معه، ولكن الأمور ليست بالأمر الهين".

ويعد ملف المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا محط اهتمام العديد من القوى الفاعلة في الأزمة الليبية، حيث وجدت حكومة الوحدة الوطنية دعماً دولياً هاما من أجل إتمام عملية سحب هؤلاء للسماح للعملية السياسية بالمضي قدماً، علاوة على فسح المجال لتوحيد المؤسسة العسكرية، إلا أن تركيا التي تعمل على تغذية الصراع بالبلد لم تبد تحركات إيجابية في هذا الملف.

وأعربت واشنطن الجمعة على لسان مندوبتها الدائمة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد عن قلقها إزاء استمرار وجود القوات الأجنبية والآلاف من المرتزقة في ليبيا، وهي قضية تثير أيضاً قلق الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الليبي خاصة مع مماطلة تركيا في سحب قواتها ومرتزقتها، ما يؤثر سلباً على جهود تهيئة الأرضية لانتخابات عامة في الأسبوع الأخير من العام الحالي.

وقالت المتحدث باسم البعثة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة أوليفيا دالتون في بيان إن "غرينفيلد التقت في وقت سابق رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية"، مضيفاً أنها "بحثت التطورات السياسية في ليبيا وملف القوات الأجنبية والمرتزقة".

أبدى رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة استياءه من عدم تحقيق تقدم في ملف المرتزقة وسط مماطلة تركية وروسية، نافياً علمه باتفاق بين أنقرة وموسكو يقضي بسحب المقاتلين الأجانب من البلاد، الأمر الذي يلقي بظلاله سلباً على العملية السياسية ويصعب بشكل خاص توحيد المؤسسة العسكرية.

نيويورك - أشارت مماطلة الأطراف الدولية المتهمة بالوقوف وراء انتشار المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا وهما تركيا وروسيا استياء الحكومة الليبية التي تضع هذا الملف في سلم أولوياتها لإنجاح المرحلة الانتقالية والعملية السياسية في البلاد والذهاب نحو الاستحقاق الانتخابي المرتقب.

وكشف رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة في مقابلة مع رويترز الجمعة أن "لا علم له بأي تفاهم بين روسيا وتركيا بخصوص انسحاب مقاتليهما الأجانب، لكن مثل هذه الخطوة ستكون محل ترحيب".

وأكد الدبيبة التزامه بإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر القادم، غير أنه حذر من أن بعض النواب قد يجمعون على التخلي عن السلطة. وقال الدبيبة لدى عودته من نيويورك بعد المشاركة في جلسة لمجلس الأمن بشأن ليبيا إنه أكد خلال مداخلة على ثوابت حقيقة منها أن "مستقبل ليبيا لا مكان فيه للحروب ولا للدماء، كما لن تبقى أي قوة أجنبية ولا مرتزقة في أي مكان من ليبيا".

ولفت ديمتري بوليانسكي نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الخميس إلى أن موسكو تؤيد "انسحاباً تدريجياً على مراحل لكل القوات والوحدات الأجنبية".

وتابع "في الوقت نفسه نود التأكيد من عدم الإخلال بتوازن القوى الحالي على الأرض، لأنه بفضل هذا التوازن لا يزال الوضع في ليبيا هادئاً ولم تظهر تهديدات بتصعيد مسلح".

وتعد التشكيكات المسلحة والميليشيات أحد أبرز الملفات التي تعيق التوافق وإنهاء الانقسام داخل ليبيا، وكثيراً ما شكل مصيرها نقطة خلاف تعيق توحيد المؤسسة العسكرية. ففي حين ترى السلطات في المنطقة أنه من الضروري استيعابها داخل الأجهزة النظامية، يطالب قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر بحلها ونزع سلاحها.

ويجمع المتابعون على أن توحيد الجيش الليبي بعد افتتاح تماسك المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، حيث تعاني منذ عشر سنوات صعوبات في إعادة بناء جيش نظامي محترف بسبب انتشار السلاح والميليشيات غير المنضمة.

وأعرب الدبيبة لمجلس الأمن أن "استمرار هذا التواجد يشكل خطراً حقيقياً أمام العملية السياسية الجارية حالياً وجهود استمرار وقف إطلاق النار واستكمال توحيد المؤسسة العسكرية".

مقراً بأن "توحيد الجيش الليبي سيكون صعباً جداً".

وبيّن في مقابلة بمقر بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة "طبعاً نتواصل مع حفتر،

نيويورك - أشارت مماطلة الأطراف الدولية المتهمة بالوقوف وراء انتشار المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا وهما تركيا وروسيا استياء الحكومة الليبية التي تضع هذا الملف في سلم أولوياتها لإنجاح المرحلة الانتقالية والعملية السياسية في البلاد والذهاب نحو الاستحقاق الانتخابي المرتقب.

وكشف رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة في مقابلة مع رويترز الجمعة أن "لا علم له بأي تفاهم بين روسيا وتركيا بخصوص انسحاب مقاتليهما الأجانب، لكن مثل هذه الخطوة ستكون محل ترحيب".

وأكد الدبيبة التزامه بإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر القادم، غير أنه حذر من أن بعض النواب قد يجمعون على التخلي عن السلطة. وقال الدبيبة لدى عودته من نيويورك بعد المشاركة في جلسة لمجلس الأمن بشأن ليبيا إنه أكد خلال مداخلة على ثوابت حقيقة منها أن "مستقبل ليبيا لا مكان فيه للحروب ولا للدماء، كما لن تبقى أي قوة أجنبية ولا مرتزقة في أي مكان من ليبيا".

ولفت ديمتري بوليانسكي نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الخميس إلى أن موسكو تؤيد "انسحاباً تدريجياً على مراحل لكل القوات والوحدات الأجنبية".

وتابع "في الوقت نفسه نود التأكيد من عدم الإخلال بتوازن القوى الحالي على الأرض، لأنه بفضل هذا التوازن لا يزال الوضع في ليبيا هادئاً ولم تظهر تهديدات بتصعيد مسلح".

وتعد التشكيكات المسلحة والميليشيات أحد أبرز الملفات التي تعيق التوافق وإنهاء الانقسام داخل ليبيا، وكثيراً ما شكل مصيرها نقطة خلاف تعيق توحيد المؤسسة العسكرية. ففي حين ترى السلطات في المنطقة أنه من الضروري استيعابها داخل الأجهزة النظامية، يطالب قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر بحلها ونزع سلاحها.

ويجمع المتابعون على أن توحيد الجيش الليبي بعد افتتاح تماسك المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، حيث تعاني منذ عشر سنوات صعوبات في إعادة بناء جيش نظامي محترف بسبب انتشار السلاح والميليشيات غير المنضمة.

وأعرب الدبيبة لمجلس الأمن أن "استمرار هذا التواجد يشكل خطراً حقيقياً أمام العملية السياسية الجارية حالياً وجهود استمرار وقف إطلاق النار واستكمال توحيد المؤسسة العسكرية".

مقراً بأن "توحيد الجيش الليبي سيكون صعباً جداً".

وبيّن في مقابلة بمقر بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة "طبعاً نتواصل مع حفتر،



ليندا توماس غرينفيلد
واشنطن قلقة إزاء
استمرار وجود القوات
الأجنبية في ليبيا

وأضاف "سنعمل على جعل الانتخابات واقعا ملمسه القاصي والداني، كما سندعم إجراءاتها ولن نقف حجر عثر أمام رغبة الشعب الليبي وسنستمر في توحيد مؤسساتنا السيادية وغير السيادية، وسنعمل على استثمار ثروتنا بما يحقق الرفاهية لحاضرنا ولبناء مستقبل أجلائنا، كما سنعمل على توظيف نفطنا بما يخدم التنمية المستدامة التي نسعى لها".

وقال الدبيبة، وهو رجل أعمال عُن رئيساً للوزراء مؤقتاً في فبراير الماضي، إنه لم يقرر بعد ما إذا كان سيخوض الانتخابات أو لا. ولم تشهد ليبيا استقراراً يذكر منذ انتفاضة فبراير عام 2011، فيما نجحت عملية سلام تقودها الأمم المتحدة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار الصيف الماضي، بعد توقف القتال بين الفصائل

غضب السلطة يلاحق الملاهي الليلية

إحالة مغني ملاهي إلى السجن بتهمة إهانة الرئيس تفجر جدلاً في الجزائر

الراحل معطوب الوناس، لكن القبيضة طالت في السنوات الأخيرة، حتى الأغنية الناقدة، حيث سبق للفنان الشعبي عز الدين، من مدينة الشلف، أن تعرض للسجن بسبب أغنية انتقد فيها والي (محافظ) الولاية، وأزمة السكن.

وظل الفنان عز الدين، الذي رحل خلال السنوات الأخيرة، عنواناً لظفرسة كوارر السلطة في التعاطي مع الرأي أو الصوت الناقد لها، ولا زال محفوظاً ومربوطاً في ذاكرة عشاقه بالسجن وأزمة السكن، ليلتحق به "بيلو"، الذي يكون قد انتخب الرئيس تبون، لكنه انقلب عليه في الأغنية المذكورة.

وتشكل الأغنية بشكل عام في الجزائر، إحدى وسائل الدعاية والتأييد، فكتيراً ما وظفت خلال العقود الماضية في استمالة الشارع لخطاب السلطة ومنشأريها السياسية، فقد سبق لفنانين أن تغنوا بـ"الثورة الاشتراكية" و"الثورة الزراعية" تم الصمود في وجه الإرهاب والمصالحة الوطنية، غير أن فنانين آخرين تمردوا على الخط فلقوا مصيراً غير سار.

واستغرب المتعاطفون مع الشباب "بيلو"، قرار إحالته إلى السجن، وتساعل العديد منهم في شبكات التواصل الاجتماعي عن سر سماع السلطة بأغنية فيما تضرب الصمت على احتجاجات المدن والمحافظات الجنوبية، وعن المطالب الاجتماعية لسكانها، في إشارة إلى عدم تحرك السلطات المركزية لحد الآن لاحتواء الموقف، واكتفاها بإقالة مسؤولين محليين في دائرة التشغيل.

تعاطي السلطة الجزائرية مع الفن والأغنية المنتقدة لها عاد إلى الواجهة، خاصة في ما يتعلق بحدود نقد رموز الدولة

مسار الأغنية السياسية في الجزائر طويل، منذ زمن الحزب الواحد (1962-1988)، كان على رأسها الفنان الأمازيغي

ظل استنشاء المخدرات والمهلوسات والرغبة الجامحة في الهجرة بكل الوسائل، هروباً من وطن لم يعوودوا يحسون فيه بالأمن والدفء. "إنني محبب، فعلها بي تبون"، بهذه الكلمات تترجم الأغنية صوتاً جزائرياً بدأ يتوسع في الآونة الأخيرة للتعبير عن انتكاسة قوية مني بها الجزائريون، بعد الأسال القوية التي بعثها فيهم الحراك الشعبي العام 2019، فقد كان هؤلاء ياملون في تغيير شامل للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن المخرج أفرزت عكس ذلك تماماً.

كما تحمل شعوراً بالندم على زمن مضى، يترجمه مقطع يقول فيه "أعبدوا لي بوقليقة بنحي على الضيقة (ينزع عني الضيق)"، وإن ترددت في صالة مغلقة في حفل زفاف، على رقصات شبان الكثير منهم لم يكن في وعيه، بمن فيهم صاحب الأغنية، إلا أن ارتداداتها السياسية كانت قوية وحملت رسالة لكل من يريد توظيف فنه في انتقاد رمز أو مؤسسة رسمية.

عدد المشاهدات، يقدم أغنية يؤديها الفنان المدعو "بيلو"، في حفل زفاف، يعبر فيها عن خيبة في الرئيس تبون، ويدعو بالترخيص لتجارة المخدرات والمهلوسات وإلى الهجرة السرية. وحقق أغنية "راني مغبون دارها بي تبون (إنني محبب، فعلها بي تبون)"، التي ردها في ملاحه ليلية وحفلات خاصة انتشارا واسعا في شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة بعد إحالة صاحبها إلى السجن، بتهم عديدة، لكن أبرزها إهانة رئيس البلاد.

ومن مغني ملاحه ليلية وصالات، تحول "بيلو"، إلى رمز سياسي معارض، معيدا بذلك تعاطي السلطة مع الفن والأغنية المنتقدة لها تحديداً إلى الواجهة، لنطرح بذلك مسألة الحريات مجدداً، خاصة في ما تعلق بحدود حصانة المؤسسات ورموز الدولة من النقد. وعلى رغم بساطة الأغنية وجمهورها الشبابي المنغص في موموه اليومية مع البطالة والسكن والتهميش، فإنها عبرت عن عمق الأزمة المعقدة التي يعانيها المجتمع الجزائري، خاصة في

والهجرة غير الشرعية، الأمر الذي أثار لغطاً لدى الشارع الجزائري بين مرحب بدعوى ردة الانزلاقات الأخلاقية، وبين مدین للعمل على اعتبار أن وقع السلطة طال كل شيء بما فيها الملاهي الليلية. وحقق تسجيل تم تداوله على شبكات التواصل الاجتماعي أرقاماً قياسية من



الإحباط يخيم على الجزائر

صابر بليدي

الجزائر - وضع القضاء الجزائري، مطرب الملاهي الليلية المدعو "بيلو" في الحبس المؤقت، تحسباً لمحاكمته على خلفية إساءته لرئيس البلاد عبدالمجيد تبون والترويج لتجارة المخدرات